حكم المثل وذلك كالحمام ونحوه لان في الحمامة شاة من الضان
او المعز حكم الصحابة رضي الله عنهم وهذا انما يأتي في
بعض انواع الحمام اذ لا يأتي في العواتك ونحوها اي يذبح
المثل من النعم كما والذبح والتصدق وكونه على مساكين الحرم
وفقرايه واجبان فيجب في قتل النعامة بدنة اي ولد
يفتى عنها ببقرة والبدنة الواحدة من الابل كما تقدم ولم يعتبر
يجزي في الاضحية الاجزاء الصيد وارتضاه شيخنا ولو كان
في من الصيد مملوكا لزم مع جزائه قيمته لمالكه وقد
الغزالي الوديعة بذلك فقال

عند سوال حر مستطرف فرع على اصليين قد تفرعا
قابض على برضا مالكه ويضمن القيمة والمثل معا

وفي الغزالي عن ابن قال شيخنا لا يخفى ان الغزال اسم
لما لم يبلغ سنة والاروظي والمراد بالعنز حقيقتها اي الانثى
والعناق في الاولاد ويخرج عن الذكر ذكر وعن الانثى انثى
ولد اخراج سليم عن معيب وصحيح عن مريض وهو افضل
مذكور في المطولات اي ففي الارنب عناق وفي اليربوع
جفرة وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة وفي الصيد الحامل
حاملة مثله من النعم بقيمة مكة اي بتقويم عدلين من
اهل الحرم يوم ارادة الاخراج واشتري بقيمته اي بقدرها
ويجوز ان يخرج مما عنده من الطعام المجزي في الفطرة
فلا يتعين الشراء فلو قال المصنف واخرج بدل واشتري به لكان
اولى فتامل على مساكين الحرم وفقرايه اي الموجودين فيه
القاطنين به وغيرهم بلا اعلم ان غير القاطنين به اذا خرج كان

اطعام

اعطاوهم اياه افضل فان عدمت المساكين لم يجز اخراجه حتى يجدهم
فيمتنع عليه نقله كما سياتي لكن نذر التصدق على مساكين بلده فلم
يجدهم ولا يجوز له ان يتصدق بالدراهم او صام عن كل
مد يوما فلو اراد اخراج المثل عن ذلك واطعام عن ذلك
والصوم عن ذلك فهل يجزيه ذلك او لا فيه وجهان اصحهما
لا يجزيه مما لا مثل له اي مما لا نقل فيه كالجراد والعصافير
ونحوها اخرج بقيمته اي الصيد وبخامس الدم الواجب
بالوطء اي المفسد للنسك عالما بالتحريم اي مختارا كما سبق
اي في كلامه على الترتيب اي والتعديل بدنة اي على
الرجل بصفة الاضحية وخرج المراة فلها فدية على ما مر سواء
كان الواطئ زوجا او غيره محرما او حلالا فبقرة كما وهي
تطلق ايضا على الذكر والانثى من البقر والجواميس كما تقدم
ايضا ان المعتبر في الصيد قيمته وقت الاخراج فراجعه
واشتري بقيمتها اي البدنة ولا تقدير في الذي يدفع
لكل فقير اي او مسكين فلا يتقيد بمد ولا اقل ولا اكثر
ولو تصدق بالدراهم اي التي تقوم بها دم التعديل واعلم
ان الهدي اي قال شيخنا فيه تقريبا بان دم الجبران يسمى هديا
وهو ما ذكره الرافعي كما مر واعتراض النووي عليه لا يساعد لانه
مبني على ان اطلاق الهدي منصرف لما يساق تقربا ويختص
ذبحه بالحرم اي ويختص بحمه وجميع اجزايه بفقرايه وهذا هو
المراد بقول المصنف ولا يجزيه الهدي ولا الاطعام الا بالحرم
ولا يجزيه الهدي اي ذبحه وتفرقته ولا الاطعام اي
تمليكه الا بالحرم اي فيه لاهله وهذا هو المراد من كلام المصنف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)